

## زراعة القمح تتراجع في الغاب!

حماة - محمد أحمد خبازي

عاماً بعد عام تتراجع زراعة القمح في الغاب، ويفقد هذا المحصول الإستراتيجي المهم بريقه الأصفر، وتخسر سلة سورية الغذائية - منحة الغاب - أحد أهم محاصيلها بعدما خسرت الشوندر السكري، ما ينعكس على إنتاج القمح العام، وعلى حياة مواطنيه المعيشية. وبين معاون المدير العام لهيئة إدارة الغاب أوفى وسوف، أن عمليات الحصاد قد انتهت في مجال الهيئة ولما يزل توريد الأقحاح إلى مراكز الحبوب مستمراً حتى اليوم، وقد بلغت الكمية المسوقة من الغاب حتى تاريخه ٦٧ ألف طن من مساحة ٤٢٠١١ هكتاراً مزرعاً، منها ١٢ ألف هكتار بالمناطق غير الآمنة و٣٠ ألف هكتار بالمناطق الآمنة، علمنا أنه تم توريد أقحاح من المناطق غير الآمنة إلى مركز حبوب السقيلية من قلعة المضيق بالتعاون مع الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب والجهات الأمنية بالمنطقة ولما يزل التوريد مستمراً.

وعن أسباب تراجع زراعة القمح وإنتاجه في الغاب قال وسوف: نلاحظ تراجع زراعة القمح بالغاب حيث المساحة المقرر زراعتها كانت ٥٩٢٥٤ هكتاراً لم يزرع منها إلا ٤٢٠١١ هكتاراً وذلك لعدة أسباب أولها التسعيرة المحددة للشراء والتي لا تتناسب مع التكاليف العالية، حيث بلغت تكلفت الطن الواحد ١٢٣ ألف ليرة على حين تسعيرة الطن الواحد ١٤٠ ألف ليرة، وعند استلام الحبوب من مراكز الشراء يمكن أن تنخفض تسعيرة الطن الواحد إلى ١٠٠ ألف ليرة، إضافة إلى أن مشكلة عدم تأمين السماد بوقته المحدد أثر في المرود بوحدة المساحة، إلى جانب أن عدم توافر مياه الري بالغاب سبب معاناة شديدة للفلاحين.

فكل هذه الأسباب مجتمعة إضافة إلى أجور الفلاحة والزراعة والحصاد ونقلات المازوت للري، دفعت وستدفع المزارع إلى الاتجاه للزراعات البديلة عن القمح.



## البكري: سورية هي من الدول الأولى عربياً ومصر لا يوجد فيها إلا عدد قليل من القاضيات

# ٢٠ بالمئة من قضاة سورية هن نساء

محمد منار حميجو



لا يحق للمرأة أن تكون قاضياً شريعياً لأنها محاكم ذات ولاية انقسام محامين بين مؤيد ومعارض لزيادة النساء بالقضاء

بينما أظهرت التشتيتات القضائية أخيراً أن نسبة القاضيات في محاكم الاستئناف المدنية بدمشق بلغت ٧٥ بالمئة في خطوة غير مسبوقة، توقع رئيس غرفة الجنابات بمحكمة التقاعد أحمد البكري أن نسبة القاضيات بلغت في سورية نحو ٣٠ بالمئة من أصل أكثر من ١٧٠٠ قاضٍ.

وتولى عدد كبير من القاضيات مناصب في محاكم الاستئناف وعلى رأسهن المستشارية خديجة بدرخان والتي أصبحت رئيسة محكمة الاستئناف الأولى لأول مرة في تاريخ القضاء السوري في حين تشكلت محاكم في الاستئناف المدنية من القاضيات.

ولم تستثن محاكم الجنابات من القاضيات فحصل بعضهم على مناصب في محاكم الجنابات ومنها المحكمة الثالثة علماً أن طبيعة هذه المحاكم تحتاج إلى شدة في إطلاع الأحكام باعتبار أنها متعلقة بالجرائم وكذلك الحال في المحاكم الجزائية الجنحية.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال البكري: إن سورية هي من الدول الأولى عربياً بعدد القاضيات فلا توجد دولة منافسة لها في ذلك مشيراً إلى أن مصر والتي تتنازع بقضايتها القوي لا يوجد فيها إلا عدد قليل.

ورأى البكري أن نسبة القاضيات في سورية كبيرة وذلك فإنه يجب أن يتم الحفاظ عليها دون زيادة أكثر من ذلك باعتبار أن هناك بعض الأمور لا يتولاها إلا الذكور في القضاء ومنها المحاكم الشرعية وكذلك الحال في بعض المحاكم الجنائية.

وحضر البكري مثلاً أن المرأة لا تستطيع الخروج من المنزل بدون مرافقها أو حادثة كما أنه من الصعب نقل قاضية من دمشق إلى الزبداني وخصوصاً إذا كانت من أهل المدينة.

وأضاف البكري: إن القانون في البلاد لم يميز بين المرأة والرجل بل على العكس التمييز هو الذي يتم تعيينه بالمكان المناسب له سواء كان ذكراً أم أنثى.

وأوضح البكري أنه لا يتم تعيين قاضيات في المحاكم الشرعية لأن قانون الأحوال الشخصية نص على ذلك باعتبار أنها محاكم ذات ولاية.

وفيما يتعلق بتعيين سولي كضيف رئيسة للتفتيش القضائي في سورية قال البكري: إنه لأول مرة في سورية تتولى امرأة مثل هذا المنصب وهذا يدل على أن القضاء لا يميز بين الذكور والإناث بل هذا دليل على أنه لكل جنس نصيب وواسعاً إن القاضية سولي مشهود لها بتاريخها القضائي.

ونشر العديد من الحقوقيين على صفحاتهم في الفيسبوك معلقين على النسبة الكبيرة للقاضيات في القضاء منقسمين ما بين مؤيد لذلك ومعارض.

وقال أحد المحامين على صفحته: إن وجود عدد كبير من القاضيات في المحاكم يؤدي إلى نوع من التأخير بفضل الدعوى لأن المرأة لها مومها بالمنزل والحياة بشكل عام وينعكس ذلك على الدعوى أما الإطالة بالفصل أو الاستعجال بالفصل قبل الأوان وبالتالي يؤثر على العدالة.

ورأى محام آخر أن هذه الحالة غير صحيحة داعياً إلى العمل على عدم زيادتها وذلك إيماناً بالتوازن والعدالة وخصوصاً أنها تقوم على ظنين ولا يلغي ونشر العديد من الحقوقيين على صفحاتهم في الفيسبوك معلقين على النسبة الكبيرة للقاضيات في القضاء منقسمين ما بين مؤيد لذلك ومعارض.

## مدير السورية للنقل والسياحة لـ«الوطن»: لا إحصائيات دقيقة عن الأرباح

# وننتظر تقارير اللجان التفتيشية

فادي بك الشريف

كشف مدير عام الشركة السورية للنقل والسياحة فايز منصور عن وضع خطة تشغيلية لإدارة استثمارات وشبكات الشركة القائمة بما يضمن تجسيد رؤية وزارة السياحة باعتبار الشركة القطاع التنفيذي للحكومة لتطوير وتنظيم سوق السياحة السورية، مؤكداً التزام الإدارة ومكاتب الشركة بتنفيذ استثمارات الشركة المتعددة عليها والتي ما زالت قيد الإنجاز كتنفيذ روج ماري «الدريكيش»، والمرحلة الثانية من منتج بولوبي وخدمة با مرحبا، تنفيذاً لتوجيهات مجلس إدارة الشركة.

وأكد منصور في أول حديث صحفي له خص فيه صحيفة «الوطن»، التزام الشركة بخطة وزارة السياحة الهادفة إلى التدخل الإيجابي في سوق السياحة السورية، سواء كان ذلك بتقديم الخدمات السياحية في جميع مجالاتها، أو من خلال تنفيذ رؤية مجلس إدارة الشركة بأن تلعب الشركة دور المحور السياحي في سوق السياحة السورية.

كما كشف منصور عن إعداد هيكلية جديدة إدارية للشركة وللشركات التابعة لها بتوجيه من مجلس الإدارة، انطلاقاً من مصلحة العمل وتسييراً لمشروع الإصلاح الإداري كخطوة فعلية لتنفيذ المشروع في الشركات المساهمة المملوكة من الدولة، للوصول إلى كفاءة العمل وتوزيع عادل للفرص ومكافحة الفساد الإداري بجميع أشكاله بما يضمن إنتاج خدمة المصلحة العامة ويلقى رضا المواطنين. وفيما يتعلق بإحصائيات الشركة على صعيد الإيرادات والأرباح، بين منصور أن هناك لجناً تم تكليفها من مجلس إدارة الشركة مهمتها تدقيق الحسابات الخاصة للشركة ومطابقتها للوقوف على صحتها، مؤكداً أنه فور انتهاء عمل اللجان سيتم تزويدنا بالإحصائيات الدقيقة التي تعكس نشاط الشركة.

وأوضح مدير عام الشركة أنه بناء على نتائج التدقيق يتاح لإدارة الشركة وضع تقديرات صحيحة للأرباح والإيرادات المتوقعة للشركة، إضافة إلى إتاحة إمكانية وضع خطة تنفيذية صحيحة استناداً إلى معطيات صحيحة.

وحول موضوع السياحة الدينية أكد منصور التزام الشركة في تنفيذ قرار رئاسة مجلس الوزراء وتوجيهات وزير السياحة بتنظيم عمل السياحة الدينية من خلال وضع الآليات اللازمة التي تضمن تقديم الخدمة المناسبة للزائرين وتؤمن وصول الدولار السياحي إلى الخزينة عبر المصارف بما يساهم بدعم الاقتصاد الوطني.

ويشار إلى أن مجلس إدارة الشركة كان أصدر قراراً بإعفاء مدير عام الشركة السابق ناصر قديبان من منصبه في إدارة الشركة واستبداعه من عضوية مجلس إدارتها، لصدور بحقه بعد ذلك قراراً اعتبر فيه بحكم الاستقلال لعدم التحاقه بمكان عمله في وزارة السياحة على اعتبار أنه أحد موظفي وزارة السياحة.

كما أصدر وزير السياحة مؤخراً قراراً كلف بموجبه فايز منصور بإدارة الشركة، علماً أن منصور كان يشغل مديراً للتنمية السياحية في الوزارة، كما أنه أستاذ محاضر في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق.

## ٣٠ لتر مازوت بدلاً من ٢٠ لتحفيز السائقين على العمل

# المحافظ يقود سرفافيس القنيطرة إلى السومرية



القنيطرة - الوطن

يدرسون في كليات القنيطرة والذين يقولون: إن سرفافيس القادمة من دمشق والمتوجهة للقنيطرة غالباً ما تكون ممتلئة ولا يوجد فيها أي مكان خال، ما يضطرهم للذهاب إلى السومرية والانتظار هناك مطولاً وهذا الأمر يكبدهم الوقت والمال في ظل الوضع المعيشي لأبناء القنيطرة وحالة الفقر التي تعيشها العوائل المهجرة خاصة، خلال الأزمنة بعد أن قامت العصابات الإرهابية المسلحة بعملية تهجير قسري لتلك العوائل من قرى القطاع الجنوبي واستقرار غالبيتهم في تجمع الفضل وعروطن الضهرة ومنطقة قطنا، ما دفعهم للطلب إلى المحافظة بتخصيص عدد من الميكروباصات في حافلاتهم من تلك القرى القريبة من التجمعات المذكورة في أرض المحافظة وتحويلها للطلاب والموظفين وخاصة أوقات الندوة خلال الفترة الصباحية وعند الظهيرة، مع وضع مراقب مراقبة تلك الميكروباصات والالتزام بدورها.

وكانت لجنة نقل الركاب في محافظة القنيطرة قد عدت اجتماعاً بهدف تأمين نقل أبناء المحافظة ما بين أرض المحافظة والمحافظات الأخرى حيث طالب محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر مدير النقل بدراسة إمكانية إحداث خط داخلي ما بين بلدة الكوم ونبع الفوار وذلك لتقديم الأسر المهجرة والمقيمة في مركز البوفاة المؤقت في معسكر الصاعقة بنبع الفوار على أرض المحافظة

## تاريخ من الإهمال لساحة الشيخ زاهر ومجلس المدينة ينوي تحميلها!

الألاذقية - عبيد سمير محمود

يطالب أهالي اللاذقية مجلس مدينتهم بالالتفات لـ«تجميل» ساحة الشيخ زاهر، أقدم وأعرق ساحة في المحافظة سواء من الناحية التاريخية أو العمرانية، متمنين أن تعود بشكل يليق بمركز مدينة عروس الساحل كما كانت في العقود الماضية.

ويرى أحد سكان المنطقة في حديثه لـ«الوطن» أن الإهمال حول «باحة نوافيرها» إلى منظر يشوه معالمها التاريخية المحيطة بها وخاصة مع انتشار الإشغالات على الأرصفة المتوزعة بالقرب من مدرسة جول جمال العريقة وكذلك محلات الباعة الذين يشرون بضاعتهم في منتصف طريق الساحة اليساري فتعيق المارة وتخفي جمال البيوت القديمة على أطرافها إضافة لوجود بعض الحفر في طرقيها الرئيسي.

وقال: كما تملأ ساحة الشيخ زاهر فوضى عارمة لا يستطيع الزائر أو السائح الذي يحرس على التجول فيها والتقاط صور تذكارية للبيوت والجامع والمعالم القديمة فيها من التقاط صورة دون أن يكون فيها منظر لا يليق بذاكرة هذه المدينة، مضيفاً: لم نر من ساحتها ما يدعو اليوم لتبقى محط أنظار السائحين، فالأماكن الأثرية فيها باتت مخفية كما أن بحيرتها مغيبتان عن أذهان المعتنين فالأوساخ صارت بدلاً للماء التي كانت تخرج من نوافيرها فتدهل المارة في محيطها صارت منظرًا بشعاً مع الأسف بفعل الإهمال وعدم طلائها وتشغيلها منذ سنوات طويلة، مطالباً بلسان جميع سكانها - عبر «الوطن» - بإعادة ترميمها ومعالجة جميع الأمور فيها لإظهار جمالها بما يعود بالنفع سياحياً للجهات المعنية من جهة وجمالياً للأهالي من جهة ثانية.

وقال: أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية أحمد وزان لـ«الوطن» أن هناك رؤية لتطوير ساحة الشيخ زاهر بالمرحلة المقبلة مع الحفاظ على شكلها التاريخي الذي يعكس عراقة المدينة بشكل عام، مضيفاً: إنه سيتم إبراز الجمالية في الأبنية المحيطة بها سواء بمدرسة جول جمال أو بالقاضي والأسواق والبيوت القديمة المحيطة بها، مشيراً إلى أن الرؤية التطويرية تشمل الساحة ومحيطها بما فيها البحيرات والنوافير التي تتوسطها ولفت رئيس مجلس المدينة إلى قيام البلدية مؤخراً بفتح الشارع التنظيمي الممتد من ساحة الشيخ زاهر حتى حي المارتنقا (١٣ متراً) بمدى لم تتجاوز الشهرين، بهدف تخفيف العبء المروري عن الساحة، مشيراً إلى أن الشارع المذكور لم يفت منذ عام ١٩٦٨، لعدم تأمين بدائل للسكان مؤكداً أنه تم توزيع ٢٠ شقة على المتضررين منهم.

## حرفيو درعا يعانون

# ارتفاع أسعار المواد الأولية

الوطن - درعا

بين رئيس المكتب الإداري والقانوني في اتحاد حرفيي درعا أيمن الضماد لـ«الوطن» أنه بسبب عشوائية بعض الحرف التي تزاول العمل ضمن الظروف الحالية من دون تراخيص، واسميا القصصية والحلاقة والتوافرات والنسائية والتصوير والأنيموم يعكف الاتحاد بالتعاون مع بلدية درعا ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تشييب أصحاب تلك الحرف إلى الجمعيات الحرفية كل حسب اختصاصها، وذلك تمهيداً لإعطائهم تراخيص مؤقتة تخولهم العمل النظامي بعيداً عن أي مساءلة أو مخالفة قانونية.

ولفت الضماد إلى أن جمعية معقي المعاملات تشكو من عدم تسهيل بعض الدوائر لعمل المحف وتشرط وجود وكالة شخصية لتسيير أي معاملة وهو أمر يناقض ما ورد في المرسوم ١٢ لعام ٢٠١٤، فيما يعاني أعضاء جمعية المواد الإسمتية من الغلاء الفاحش للمواد الأولية من إسمنت ورمل وحبص وغيرها من الداخلة في صناعة البلاط.

كما تطالب جمعيات التجارة والأنيموم والبلور بتأمين المواد اللازمة لعمل حرفييها وتيسير نقلها إلى المحافظة، فيما لا تزال شكوى المخابز إلى جمعيتها من ضعف فعالية الخميرة قائمة، حيث يوزع ما نسبته ٣٠ بالمئة عليها من الخميرة الفعالة و٧٠ بالمئة من ضعيفة الفعالية وذلك ما يربك العمل ويؤثر في جودة الريف.

بدوره أشار رئيس المكتب الاقتصادي في الاتحاد سمير الحنفي إلى حل إشكالية تأمين مادة السكر، حيث سمح باستجراره من فرع المؤسسة السورية للتجارة بدرعا بسعر يقل عن السوق بمقدار ١٢٠٠ ليرة سورية لكل كيس زنة ٥٠ كيلو غرام، مشيراً إلى أن أعضاء جمعية المواد الغذائية يتأمين الدقيق المحسن الذي يدخل في صناعة الحلويات بأسعار مناسبة، ما يسهم في تخفيض سعر المنتج على المستهلك ويبرز من حفرة أصحاب منهم الذين